الثورة الجمعة 15 ربيع الأول 1432هـ الموافق 18 فبراير 2011م العدد 16900

إنها مرحلة التقييم والتصويب

عبدالله البحري

.. النجاحات التي تحققت مؤخرا وضمن المحسوس واللموس في إطار الديمقراطية وعبر أبرز ممارسة انتخابية جرت على مستوى الوطن والمنطقة وهي انتخابات أمين العاصمة والمحافظين الأمر الذي أحرس كل لسان محبط لا سيما حين برهنت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس المناضل علي عبدالله صالح وبصدق ووفاء لهذه الأمة وكما هو المعهود وتحديدا عندما بدأت مرحلة التقييم والتصويب لبعض الأخطاء والسلبيات التي تعتري العديد من الجهات والمرافق الحكومية والتي اتبعتها الدولة والحكومة كتطبيق وترجمة لمضامين خططها المعدة سلفا ناهيك عن تفعيل البرنامج السياسي والانتخابي لفخامة الأخ الرئيس – حفظه الله – والذي تضمن جملة من النقاط المتعلقة بنواحي ومجالات شتى لصالح الوطن والمواطن ، فمن تجسيد الحدث الديمقراطي يوم ١٧ مايو ٢٠٠٨م وما انعكس بشكل مباشر على الحكم المحلي وترسيخ صلاحياته كخطوة جادة على طريق النهج المثالي والغاء المركزية والبيروقراطية إلى توسيع مجالات التنمية وما طرأ من بعد ذلك الحدث التاريخي من التعديل الوزاري في حكومة مجوّر ومن خلال الشفافية التي أتت وفقا للبرنامج المشار إليه وبالذات عندما اقتضت المصلحة الوطنية اتخاذ القرار الجمهوري رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٨م بتعيين وزراء خلفا لأسلافهم وتحديدا ممن تم تقسيمهم في إطار الأداء الوظيفي وكقاعدة ترتكز على معايير لا تخلو من كونها تندرج ضمن الأهداف والمبادرات الوطنية التي تسعى لتطبيقها وبشفافية قيادة البلاد الحكيمة وبما يتناسب مع المرحلة الراهنة والقادمة ، ومن منطلق الحرص على احترام كل ما يتصل بشأن الوطن والمواطن وبذلك الأداء الراقي والمميز لموظفي المصالح والمؤسسات والمرافق الخدمية والتي تراقبها أعين الشعب العظيم والأجهزة الرقابية المخولة بتقييم وتصويب مهامها لا سيما من بعد إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ، ولعل مصفوفة من القرارات التي ستتلو بعد حين لها أثر إيجابي ومباشر على كافة المستويات والأصعدة وخصوصا في ما يتعلق بمسار المرحلة حتى بلوغ المستوى والمناص المحدد لسقف العمل البناء في كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها الخدمية ولصالح إنجاز الخطط والبرامج التنموية في وطن الثاني والعشرين من مايو المجيد .. والله محقق وموفق كل ما ننشده وتنشده قيادتنا الحكيمة وحكومتنا الرشيدة إنه سميع مجيب.

تداعيات رياح الديمقراطية ومزاجية التغيير

أحمد مظفر

.. ليس شرطاً أن يلقى ما حدث في مصر وقبله في تونس من مظاهرات واعتصامات وتغيير النظام استجابة شرطية لدى بعض أحزاب المعارضة وأعضاء أحزاب اللقاء المشترك في اليمن، وجُرم أن يقرع البافلافيون أجراس إثارة الفوضى والتخريب طالما وأنهم يعلمون أن أصواتها إنما تدعو للعبث بمقدرات الشعب والثورة والوحدة اليمنية الخالدة والإخلال بالأمن والاستقرار الذي ينعم به كل اليمنيين دون استثناء.

ومن المهم جداً أن يكون اليمنيون بمختلف تكويناتهم الاجتماعية وانتماءاتهم السياسية والمذهبية والفكرية استثناءً خالصاً في طريقة التعاطي مع قضاياهم الحزبية وبما لا يخل بالثوابت الوطنية ومصلحة اليمن العليا ويلحق الأذى والتشريد بأبناء اليمن الشرفاء، وأن يكون اليمنيون، كما عرف عنهم وقت الشدائد والأزمات، الحكماء في هذه الأزمة الراهنة التي يمر بها اليمن، وبالذات في الوقت الراهن الذي تتعرض فيه بعض الدول العربية إلى تنفيذ خارطة طريق »فرق تسد«، التي وضعت من قبل بعض الدول المعادية التي تسعى إلى فرض السيادة والهيمنة والسطو على مقدرات وثروات هذه البلدان العربية النائمة والمغلوبة على أمرها بذريعة الإصلاح والديمقراطية التي ثبت أن العرب بعيدون عنها كل البعد ولا يعرفون منها غير زرع الفوضى والفتن وزعزعة الأمن والاستقرار بقصد الكسب من العمالة من الخارج أو السرق والنهب في الداخل.

إن الالتفاف على النظام والقانون واختلاق الفوضى الخلاقة والقفز على الديمقراطية باسم الديمقراطية بعيداً كل البعد عن جوهرها الحقيقي ومغالطة جوفاء ينم عن جهل مغلف بغباء.

إن من تستهويهم اليوم في يمننا عبثية الشارع والتقليد الأعمى لكل شيء ويحبون ممارسة المراهقة السياسية أمام الشاشات الفضائية التي تبحث عن الإثارة، على هؤلاء عدم الخروج عن النص وعدم المساس بسيادة اليمن وأمنه واستقراره وبسلامة أراضيه وكف التطاول على شخصية فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية - حفظه الله - باني نهضة اليمن الأول وَرَجُل سيادته وتقدمه ومحقق وحدته إلى جانب شرفاء اليمن وأخياره الحكماء، وهي مناشدة الآن لكل عاقل حكيم في أحزاب المعارضة بالكف عن ذلك والاحتكام للديمقراطية النزيهة والثقة بنتائج صناديق الاقتراع ، لأن اليمن بالفعل غير في كل شيء، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً، ولا يقوى على تحمل النكسات والأزمات، اليمن غير ويحتاج الآن إلى تقوية روابط شعبه وأراضيه لتأمين وحدته وتقوية اقتصاده واستغلال ثرواته المكتشفة، اليمن غير ويكفيه ما فيه من أحزاب منكفئة على نفسها تحت مظلة الطائفية والفئوية، اليمن غير لأن الشعب فيه متسلح وكل فرد ضاغط على زناد الشر »والدبور« في انتظار ولد الدبور ليوم الدبور.

ولا نغفل أن ما تشهده أكثر من دولة عربية الآن هو جملة من تداعيات المزاج العام التي تعصف بها وتلعب فيها عوامل محلية وإقليمية ودولية دورها بحسب اختلاف الظروف والأوضاع من بلد إلى آخر، وهي تداعيات تجعل بصورة أو بأخرى من الأهمية بمكان القيام بخطوات إجرائية استباقية تحمل حزمة من الحلول والمعالجات لتلك التداعيات، ويجب أن تتجه نحو الانفتاح السياسي وفك حالة الجمود التي لا تزال تسيطر على البعض من مروجي الثورات الانقلابية الموسمية والفوضى الخلاقة.

ومن المسلّم به أن الحكم الرشيد هو الذي يستجيب لمزاج الرأي العام ويحاول أن يسبقه بخطوة، والعكس صحيح، فالحكم الذي لا يستجيب لمتطلبات شعبه ويسعى إلى قمعها وكبحها فإنه يكون بذلك قضى بيده على جزء من شرعيته وفتح أكثر من باب أمام الصراعات والنزاعات التي لا يحمد عقباها.

من هنا فإن الخطوات التي أعلنها فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، في اليمن بعدم تحديدفترة الرئاسة وعدم التوريث في الحكم، والقبول باللجنة الرباعية المتفق عليها لإجراء التعديلات الدستورية وتأجيل الانتخابات البرلمانية تكتسب أهمية كبيرة وتحمل في طياتها أكثر من معنى، فهي استجابة لمزاج العامة والخاصة في الشارع السياسي اليمني بتطوير العمل السياسي وتوسيع إطار الحريات وترسيخ للديمقراطية قولاً وعملاً.

ويبقى من الحكمة الآن أن تثبت أحزاب اللقاء المشترك أنها تعمل بعين وعقل الحكمة من أجل معالجة القضايا الوطنية والاختلالات بعيداً عن الاختلافات، وهي مطالبة الآن بأن يكون تعاملها مع أعضائها والوطن ديمقراطياً راقياً بفكر ونهج واضحين كمعارضة حقيقية هدفها البناء وليس الهدم، وأن تبادر إلى اتخاذ خطوات استباقية بالجلوس على طاولة الحوار الذي دعا إليه قبل أيام فخامة الأخ رئيس الجمهورية والاحتكام لصناديق الاقتراع الحر المباشر وبأنها الخيار الوحيد في الوصول إلى البرلمان أو الوصول إلى سدة الحكم ودون الاعتقاد بأن الفوضى والتخريب وزرع الفتن هي من سوف توصل بهم إلى قبة البرلمان وإلى السلطة.

من ذلك نخلص إلى أن هناك دروساً مجانية يجب الاتعاظ بها وأخذ العبرة منها جيداً، دروس مجانية من أحداث تونس ومصر قدمت مجاناً عبر الفضائيات الشقيقة والصديقة عبر الانترنت، أوضحت مدى الخراب والنهب والسطو الذي خلفته الفوضى الخلاقة وعدد وحجم الضحايا التي ذهبت بسبب التصرفات الرعناء المعاكسة لرياح الديمقراطية.

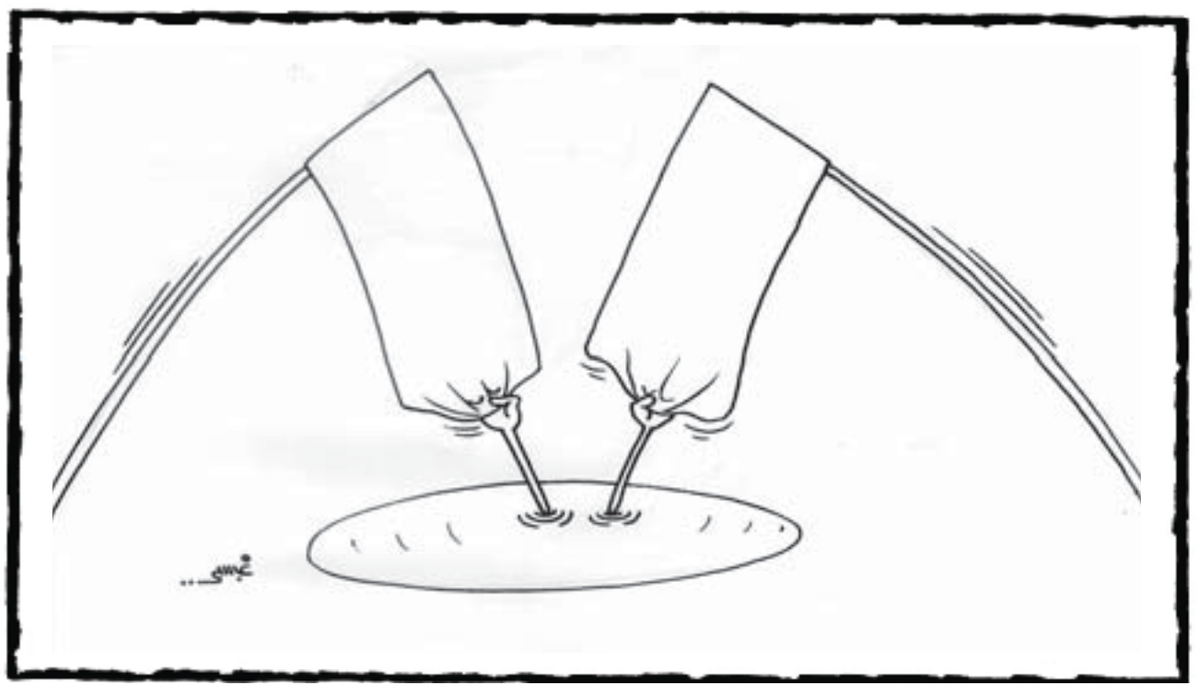

المتخصصون في شؤون المرأة

عمر كويران

المرأة اليمنية كغيرها من بين نساء العالم مهمومة دائماً بالبحث عن ما يسد رغبة مكانتها في أوساط المجتمع فهي ترى في منظور العمل والزواج وتربية الأجيال ما هو ليس في مشتل كيان موقفها كإنسانة رسالتها تنطوي على ضرورة ما هو أكبر من ذلك في أصل الحداثة والتغيير لكافة الصعد. وباتت حائرة بين الفكر القديم بتقاليده والفكر الجديد المؤثر لحياتها أمام الناس سوى بمنطق ما تهتم به في واقع الأوساط الاجتماعية المختلفة لبناء الأسرة السعيدة والمحافظة على جمالها وجاذبيته لوقت طويل كجانب يمنحها على الدوام مكانة الاستقرار والاستقلال والاحترام بنفسها.

هذا الحديث استقيته من إحدى الأخوات وهي تنظر لمرتع الحياة بنوع من القلق وعدم القدرة لتفسير ما يكفه المستقبل لمحيا حياتها.. لكن ما أعجبني في حديثها تمتعها بمحصلات الخبرة في التغلب على كل الهموم بعداد إشكالياتها بما حققته في سياق المعرفة لوضع موقعها واهتمامها بكل القضايا والتقدير والترحيب بثقة ما تسوقه من نظريات علمية وعملية تجمع بين الصفة والواقعية في البحث عن المسائل ومحمل العلم الذي تلف مكونة بين سياج معطياتها وسنوات العمر الملفوفة في ظل مرور الزمن.

لن أذكر أسماً لتحفظها على خاصية ما أخبرتني به.. لكن هنا أضع للحديث مسوقة لاعتبارية التخصص في شؤون المرأة... قالت وبعمق التعريف المحصل لها من التجارب في هذا الاتجاه.. أعتقد أن الأدب علم إنساني بل هو اجتماعي.. وفي الأعمال الأدبية نرى أفراح الناس وأتراحها ولقاءها وفراقها وكل تجاربها الغرامية والأسرية تحدث في إطار الحياة الاجتماعية غير منفصل عن الزمان والمكان.

فالاهتمام بالزواج والأسرة يعود إلى الأدب أولاً فبعد أن تخرجت من الجامعة عملت في الريف لمدة زمنية على اعتبار أن الأماكن لمعرفة شئون المرأة تنبثق من هناك كون الريف حياته منفردة وفيها كل النوعيات المؤسسة لبناء أساس معرفي لمعنى الحياة بحكم وضعية ساكنيه وهذا جزء مهم لمفهوم الأدب ويشاهد هناك على الطبيعة كل خلفية تحكيها المعالم العامة للحياة العادية إذ توجد أنماط لشخصيات حياة الناس وخاصة منحدر تنوع حياتهم الزوجية والأسرية التي تحدد فرحهم وغضبهم وحزنهم وسرورهم فيسمع من يعيش البداية هنا قصصاً كثيرة مما جعلني أجد طعم الطبيعة في تلك الأماكن.

انتقلت إلى المدينة لأجد الاختلاف غير المتوافق لتلك الطبائع عن أهل الريف.. حتى أنني فقدت أشياء من خصوصياتي هنا في المدينة ولم أستطع فهم الأمور.. وحين عملت في نقع التغيير الوظيفي ومطرح التطور والتغيير هنا وهناك تعرفت على كثير من الأصدقاء ذكوراً وإناثاً في كل الأوساط فوجدت أن بعضاً منهم حققوا نتائج إيجابية في بحثهم عن المقصد، إذ لديهم مشاكل في حياتهم الزوجية والأسرية.. ووجدت وضع المرأة في المدينة مغايرا لوضعها تماماً عن تلك المرأة التي في الريف لأجد فرصة للبحث والحصول على ما يقنعني عن هذا السبب فقررت تكريس جهدي لقضايا المرأة ووضعت ما وصلت إليه في ذهن متواز مع المفهوم المطلوب.. كنت أعلم وبطبيعة جنسي كامرأة أننا معشر النساء نفتقد مميزات متعددة يحظى بها الرجال.. وكنت أعرف أن المرأة تشق طريقها في الحياة كخط موازٍ للدفاع عن مكونها كبشر من حقه ممارسة الحيًاة بمقتضى النظام المتسق لكيفية التعامل بين الجنسين.. لكن رأيت أن المرأة في هذا النسق مظلومة وبحاجة إلى إنصاف يتيح لها الطريق لإعطاء المزيد في مملكة مقوماتها دون خاصية المقتضى المعتقد الذي يفرضه المجتمع عليها.. ووجدت أني على قدر كبير لإنعاش مكانة المرأة والمطالبة بكل ما هو حق مشروع لها ومسايرة ميزان تعايش بما يجب.. وواجهت كثيراً من المواقف بعضها معيق من قبل المتشددين لنظرية خاطئة نسبوها إلى الدين الاكتفاء بما يرونه في مصطلح حديثهم كعلماء في هذا المجال عبر كلام غير منطقي لمعناه.. لأقف حائرة أمام مثل هذا التصور لموضع المرأة عند هؤلاء.. ومن خلال متسع الفهم لمحور الحياة وربط معاييرها بما هو متفق عليه في العقيدة الحقيقة عملت ما بوسعي عمله للدخول مع جنسي لإيضاع كيفية التعامل مع بعضنا كجنسين لكل منا دوره في هذه الحياة بالفعل نجحت والحمد الله بالربط بين المعقلين ولم أرتبط في البحث فقط لمعمل المساعدة في الإرشاد على حل هذا الإشكال بل انخرطت الحياة الواقعية الفهم معنى الرعاية والمساعدة لإحلال مثل هذه الأمور المتناقضة بين ضفتي الذكور والإناث سعى لإنشاء مركز لعلوم الأسرة كمكان تخصصي شعبي يجمع بين البحث العلمي والتجارب الاجتماعية وإنشاء أسرة قائمة على نصوص معرفية بما هو مستوجب عليها فهمه لإعطاء المرأة حقها المنصوص في سنن حياتها وتفعيل موقفها لإحقاق هذا المستحق وتنمية فاعليتها على الأرض لإصباغ مواصفات النمو العام وتجسيده في كل الاتجاهات قريباً إن شاء الله سنشهر هذا المكان دون حاجة لأي دعم سوى دعم الوجود معنا شكراً لكل الجهات المساعدة لنا لهذا المكون الذي بوجوده ستترابط كل المفاهيم بين الناس ومعرفة مكانة المرأة في هذا الإطار ونسأل الله التوفيق لهدف ما تمنى الوصول إليه.

جوائز رئيس الجمهورية للشباب طريق الإبداع والتألق

علي محمد قائد

.. تعتبر جوائز رئيس الجمهورية ومنذ تأسيسها عام ١٩٩٨م المصباح المضيء الذي أضاء للشباب طريق الإبداع وكانت العامل الحافز الذي عمل على تنشيط تفاعلات الإبداع لدى الشباب والبوصلة التي حددت الاتجاه الصحيح لطريق الشباب المبدع بعد أن كانوا يتخبطون في وسط صحراء قاحلة لا يعرفون الاتجاهات.

نعم إنها هدية ثمينة وموهبة غالية أهداها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لأبنائه الشباب الذين أبدعوا وتألقوا كل في مجال هوايته وإبداعه ونتيجة لذلك كسر الشباب المبدع من الحاصلين على جوائز رئيس الجمهورية في المجالات المختلفة قيود الاحباط وظهروا كنجوم ساطعة في سماء الإبداع ، وقد أظهرت جوائز رئيس الجمهورية للشباب خلال السنوات الماضية نجاحها الفاعل في ظل استمرار اهتمام الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ونجاح مجلس الأمناء للجائزة.

وتستمر المواصلة ويتولد الإبداع لدى الشباب ويتنافسون على نيل الجائزة ويزداد العطاء برفع قيمة الجائزة على المستوى التمهيدي والنهائي بنسبة ١٠٠٪ في بعض المجالات وزيادة قيمة الجائزة في مجال القرآن الكريم والعلوم التطبيقية والطبيعية إلى ٣٠٠ ألف ريال غلى المستوى التمهيدي و٣ ملايين ريال على المستوى النهائي وكذلك حصول الفائزين على المستوى النهائي على درجات وظيفية وإتاحة المجال للموظفين لمواصلة الدراسات العليا وهذا تحفيز أكبر للإبداع والمبدعين ، فالجائزة إنما هي تحفيز للشباب لإخراج إبداعاتهم إلى حيز الوجود وعدم كبتها في أعماقهم حتى يكون الشباب شباباً فاعلاً ومبدعاً يقدم إبداعه لوطنه.

ومن ثمار جوائز رئيس الجمهورية للشباب الملتقيات الوطنية للشباب المبدع والنجاح الكبير الذي حققته خلال السنوات الثلاث الماضية وهناك بعض الملاحظات حول جوائز رئيس الجمهورية للشباب منها:

عدم توفر لجان التحكيم في المحافظات والمتخصصة في مجالات الجائزة المختلفة حيث يتم تشكيلهم عشوائيا وهذا يعني عدم التقدير الفعلي للأعمال المقدمة وليس من حل لذلك سوى أن تكون لجنة التحكيم على المستوى النهائي هي نفسها على المستوى التمهيدي بحيث ترفع الأعمال المقدمة للتنافس إلى الأمانة العامة واختيار الأعمال الفائزة ومن ثم قيام لجنة التحكيم نفسها بالتحكيم للأعمال الفائزة على مستوى المحافظات واختيار الأعمال الفائزة على مستوى الجمهورية حتى يتم تقدير الأعمال تقديرا فعليا واختفاء جانب الوساطات في اختيار الفائزين في المحافظات.

ضرورة أن يتم الإعلان عن بدء التسجيل في استقبال المشاركين في عموم المحافظات عبر وسائل الإعلام المختلفة لاسيما المرئية حيث أن معظم الشباب خاصة من هم من مديريات بعيدة عن مراكز المحافظات لا يعلمون شيئاً عن الجائزة ونلاحظ أن المشاركين والمشاركات وبشكل أكبر ممن يسكنون مراكز المحافظات والمناطق المجاورة لها.

ضرورة أن يتم الإعلان عن شروط الأعمال المطلوبة والتي تستحق الفوز والتي يجب أن تكون أعمالاً وطنية.

وأخيرا مزيدا من العطاء والنجاح لجوائز رئيس الجمهورية للشباب ويكفي الشباب أن لهم جائزة تحمل اسم راعي الشباب الأول الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.